الباب الثامن والخمسون

فى شرح الحال والمقام والفرق بينهما

قد كثر الاشتباه بين الحال والمقام، واختلفت إشارات الشيوخ فى ذلك.

ووجود الاشتباه لمكان تشابههما فى نفسهما وتداخلهما؛ فتراءى للبعض الشىء حالاً، وتراءى للبعض مقامًا. وكلا الرؤيتين صحيح لوجود تداخلهما.

ولابدّ من ذكر ضابط يفرّق بينهما، على أن اللفظ والعبارة عنهما مشعر بالفرق:

فالحال سُمىّ حالاً لتحوّله، والمقام مقامًا لثبوته واستقراره.

وقد يكون الشىء بعينه حالاً ثم يصير مقامًا، مثل أن ينبعث من باطن العبد داعية المحاسبة، ثم تزول الداعية بغلبة صفات النفس، ثم تعود، ثم تزول، فلايزال العبد - حال المحاسبة - يتعاهد الحال، ثمَّ يحوَّل الحال بظهور صفات النفس إلى أن تتداركه المعونة من الله الكريم، ويغلب حال المحاسبة، وتنقهر النفس وتنضبط وتتملكها المحاسبة، فتصير المحاسبةُ وطنه ومستقره ومقامه، فيصير فى مقام المحاسبة بعد أن كان له حال المحاسبة. ثم ينازله حال المراقبة، فَمن كانت المحاسبة مقامه يصير له من المراقبة حال. ثم يحوَّل حال المراقبة، لتناوب السهو والغفلة فى باطن العبد إلى أن ينقشع ضباب السهو والغفلة ويتدارك اللهُ عبدَه بالمعونة، فتصير المراقبة مقامًا بعد أن كانت حالاً.

ولا يستقر مقام المحاسبة قراره إلا بتنازل حال المراقبة.

ولا يستقر مقام المراقبة قراره إلا بنازل حال المشاهدة.

فإذا منح العبد بنازل حال المشاهدة استقرَّت مراقبته وصارت مقامه.

ونازل المشاهدة أيضًا يكون حالاً يحول بالاستتار ويظهر بالتجلّى، ثم يصير مقامًا وتتخلّص شمسه عن كسوف الاستتار.

ثم مقام المشاهدة أحوال وزيادات وترقيّات من حال، إلى حال إلى أعلى منه، كالتحقيق بالغناء والتخلّص إلى البقاء، والترقّى من عين اليقين إلى حقّ اليقين، وحقُّ اليقين نازل

يخرق شَغاف القلب وذلك أعلى فروع المشاهدة، وقد قال رسول الله ﷺ «اللهم إنى أسألك إيمانًا يباشر قلبى»[١].

قال سهل بن عبد الله: للقلب تجويفان، أحدهما باطن وفيه السمع والبصر، وهو قلب القلب وسويداؤه.

والتجويف الثانى: ظاهر القلب وفيه العقل. ومَثَل العقل فى القلب مثل النظر فى العين، وهو صِقال[٢] لموضع مخصوص فيه بمنزلة الصقال الذى فى سواد العين، ومنه تنبعث الأشعة المحيطة بالمرئيات، فهكذا تنبعث من نظر العقل أشعة العلوم المحيطة بالمعلومات.

وهذه الحالة التى خرقت شغاف القلب ووصلت إلى سويدائه، وهى حقُّ اليقين، هى: أسنى العطايا وأعز الأحوال وأشرفها.

ونسبة هذه الحال من المشاهدة كنسبة الآجُرِّ من التراب، إذ يكون ترابًا ثم طينا ثم لبنا ثم آجرًا. فالمشاهدة هى الأوَّل والأصل، يكون منها الغناء كالطين، ثم البقاء كاللين، ثم هذه الحالة، وهى آخر الفروع. ولما كان الأصل فى الأحوال هذه الحالة، وهى أشرف الأحوال، وهى محضُ موهبةٍ لا تكتسب سُميت كلٌ المواهب من النوازل بالعبد أحوالاً، لأنها غير مقدورة للعبد بكسبه، فأطلقوا القول وتداولت ألسنة الشيوخ أن المقامات مكاسب، والأحوال مواهب، وعلى الترتيب الذى درجنا عليه كلها مواهب، إذ المكاسب محفوفة بالمواهب، والمواهب محفوفة بالمكاسب، فالأحوال مواجيد، والمقامات طرق المواجيد.

ولكن فى المقامات ظهر الكسب وبطنت المواهب، وفى الأحوال بطن الكسب وظهرت المواهب.

فالأحوال: مواهب علوية سماوية، والمقامات، طُرقها.

وقول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه: سلونى عن طرق السموات فإنى أعرف بها من طرق الأرض: إشارةٌ إلى المقامات والأحوال، فَطُرق السموات: التوبة، والزهد، وغير ذلك من المقامات فإنَّ السالك لهذه الطرق يصير قلبه سماويًا، وهى طرق السماوات ومُتنزَّل البركات.

---

(١) رواه ابن ماجه.

(٢) صقل الشىء: جَلاه وكشف صدأه. والصقال الكاشف.

وهذه الأحوال لا يتحقق بها إلا ذو قلب سماوىّ.

قال بعضهم: الحال هو الذكر الخفىّ، وهذا إشارة إلى شىء مما ذكرناه.

وسمعت المشايخ بالعراق يقولون: الحال ما مَنَّ الله.

فكل ما كان من طريق الاكتساب والأعمال يقولون: هذا ما مَنَّ العبد.

فإذا لاح للمريد شىء من المواهب والمواجيد قالوا: هذا ما مَنَّ اللهُ. وسموه «حالاً» إشارة منهم إلى أن الحال موهبة.

وقال بعض مشايخ خراسان: الأحوال مواريث الأعمال.

وقال بعضهم: الأحوال كالبروق، فإن بقى، فحديث النفس.

وهذا لا يكاد يستقيم على الإطلاق، وإنما يكون ذلك فى بعض الأحوال، فإنها تطرق، ثم تَستلبها النفس، فأمّا على الإطلاق فلا، والأحوال لا تمتزج بالنفس، كالدُّهن لا يمتزج بالماء وذهب بعضهم إلى أنَّ الأحوال لا تكون إلاّ تكون إلاّ إذا دامت، فأما إذا لم تدم فهى لوائح وطوالع وبوادر، وهى مقدمات الأحوال، وليست بأحوال.

واختلف المشايخ فى أن العبد هل يجوز له أن ينتقل إلى مقام غير مقامه الذى هو فيه قبل إحاكم حكم مقامه.

قال بعضهم: لا ينبغى أن ينتقل عن الذى هو فيه دون أن يُحكم حكم مقامه.

وقال بعضهم: لا يكمل المقام الذى هو فيه إلا بعد ترقّيه إلى مقام فوقه، فينظر من مقامه العالى إلى ما دونه من المقام فيحكم أمر مقامه.

والأوْلى أن يقال - والله أعلم -: الشخص فى مقامه يعطى حالاً من مقامه الأعلى الذى سوف يرتقى إليه، فبوجدانه ذلك الحال يستقيم أمر مقامه الذى هو فيه، ويتصرف الحق فيه كذلك.

ولا يضاف الشىءُ إلى العبد أنه يرتقى أو لا يرتقى، فإن العبد بالأحوال يرتقى إلى المقامات، والأحوال مواهب ترقّى إلى المقامات التى يمتزج فيها الكسب بالموهبة.

ولا يلوح للعبد حال من مقام أعلى مما هو فيه إلا وقد قرب ترقيه إليه، فلا يزال العبد يرقى إلى المقامات بزائد الأحوال.

فعلى ما ذكرناه يتضّح تداخل المقامات والأحوال.. حتى التوبة.

ولا تُعرف فضيلة إلا فيها حال ومقام، وفى الزهد حال ومقام، وفى التوكّل حال ومقام، وفى الرضا حال ومقام.

قال أبو عثمان الحيرى: منذ أربعين سنة ما أقامنى الله فى حال فكرهته.

أشار إلى الرضا، ويكون منه حالاً ثم يصير مقامًا.

والمحبَّة حال ومقام، ولا يزال العبد يَتَتوَّب بطروق حال التوبة.. حتى يتوب.

وطروق حال التوبة بالانزجار أولاً. قال بعضهم: الزجر هيجان فى القلب لا يسكنه إلا الانتباه من الغفلة فيردّه إلى اليقظة، فإذا تيقّظ أبصر الصواب من الخطأ.

وقال بعضهم: الزجر ضياء فى القلب يبصر به خطأ قصده.

والزجر فى مقدمة التوبة على ثلاثة أوجه:

زجر من طريق العلم، وزجر من طريق العقل، وزجر من طريق الإيمان.

فينازل التائب حال الزجر، وهى موهبة من الله تعالى تقوده إلى التوبة.

ولا يزال بالعبد ظهور هوى النفس يمحوه آثار حال التوبة والزجر حتى تستقر وتصير مقامًا.

وهكذا فى الزهد لا يزال يتزهّد ينازله حال تُريه لذَّة ترك الاشتغال بالدنيا، وتُقَبّح له الإقبال عليها فتمحو أثر حاله بدلالة شره النفس وحرصها على الدنيا ورؤية العاجلة حتى تتداركه المعونة من الله الكريم فيزهد ويستقرّ زهده، ويصير الزهد مقامه، ولا تزال نازلة حال التوكّل تقرع باب قلبه حتى يتوكّل.

وهكذا حال الرضا حتى يطمئن على الرضا، ويصير ذلك مقامه.

وها هنا لطيفة: وذلك أن مقام الرضا والتوكل يَثْبت ويُحكَم ببقائه مع وجود داعية الطبع، ولا يحكم ببقاء حال الرضا مع وجود داعية الطبع، وذلك مثل كراهة يجدها الراضى بحكم الطبع، لكن علمه بمقام الرضا يغمر حكم الطبع، وظهور حكم الطبع فى وجود الكراهية المغمورة بالعلم لا يخرجه عن مقام الرضا، ولكن يفقد حال الرضا؛ لأن الحال لمّا تجردت موهبةً أحرقت داعية الطبع، فيقال: كيف يكون صاحب مقام فى الرضا ولا يكون صاحب حال فيه، والحال مقدِّمة المقام.. والمقام أثبت؟.

نقول: لأن المقام لما كان مشوبًا بكسب العبد احتمل وجود الطبع فيه، والحال لمَّا كانت موهبة من الله نَزَهَت عن مزج الطبع، فحال الرضا أشرف، ومقام الرضا أمكن. ولابدّ

للمقامات من زائد الأحوال، فلا مقام إلا بعد سابقة حال، ولا تفرّد للمقامات دون سابقة الأحوال.

وأما الأحوال، فمنها ما يصير مقامًا، ومنها ما لا يصير مقامًا. والسرُّ فيه ما ذكرناه: أن الكسب فى المقام ظهر والموهبة بطنت، وفى الحال ظهرت الموهبة والكسب بطن، فلما كان فى الأحوال الموهبة غالبة لم تتقيد، وصارت الأحوال إلى ما لا نهاية لها، ولطف سنىُّ الأحوال أن يصير مقامًا، ومقدورات الحق غير متناهية، ومواهبة غير متناهية، ولهذا قال بعضهم: لو أعطيت روحانية عيسى، ومكالمة موسى، وخلّة إبراهيم عليه السلام لطلبت ما وراء ذلك، لأن مواهب الله لا تنحصر، وهذه أحوال الأنبياء ولا تُعطَى الأولياء، ولكن هذه إشارة من القائل إلى دوام تطلّع العبد، وتطلّبه، وعدم قناعته بما فيه من أمر الحق تعالى؛ لأن سيد الرسل صلوات الله وسلام عليه نبّه على عدم القناعة. وقرع باب الطلب واستنزال بركة المزيد بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل يوم لم أزدد فيه علمًا فلا بورك لى فى صبيحة ذلك اليوم».

وفى دعائه ﷺ : «اللهم ما قصر عنه رأيى، وضعف فيه علمى ولم تبلغه نيَّتى وأمنيتى من خير وعدتَه أحدًا من عبادك، أو خير أنت معطيه أحدًا من خلقك فأنا أرغب إليك وأسألك إياه».

فاعلم أن مواهب الحق لا تنحصر، والأحوال مواهب، وهى متصلة بكلمات الله التى ينفد البحر دون نفادها وتنفد أعداد الرمال دون أعدادها، والله المنعم المعطى.